أثر الفجوة التمويلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مصر 0302 ومحددات معالجتها

اعداد

الدكتور / رضا عبدالغفار منصور

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد السابع يناير -2023

المقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة Sustainable Development (SD) مجالاً للاهتمام المشترك في معظم دول العالم ،في محاولة لتحقيق أكبر قدر من التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والاجيال القادمة، وعقدت في هذا الشأن مؤتمرات عديدة دولية وإقليمية ومحلية، وأجريت كثير من الدراسات حول هذا الموضوع، وفى الدستور المصري في الفصل الثاني عن المقومات الاقتصادية أوردت المادة رقم (27) " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار ، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعياً وبيئياً ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة التوازن المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط أليات السوق ، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك .

في عام 2019 أصدرت الأمم المتحدة تقريراً حول تمويل التنمية المستدامة بعنوان ""Financing of Sustainable Development Report" ويقع التقرير في أربعة محاور أساسية شملت :

- نطاق الاقتصاد العالمي وتطبيقاته في مجال التنمية المستدامة.
- أطر التمويل القومية المتكاملة في مجال التنمية المستدامة.

- الموارد العامة المحلية.
- البيانات والإدارة والمتابعة.

وإختلفت الاتجاهات فى تحديد مفهوم موحد للتنمية المستدامة على سبيل المثال:

عَرَّفت مؤتمر منظمة الزراعة و الأغذية العالمية (FAO) التنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".

فيما عرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 بأنها: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع ، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار و احترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و احترام التنوع الثقافي".

تُعَرَّفْ التنمية أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.

مكونات مفهوم التنمية المستدامة:

ومنه تتكون التنمية المستدامة من سبعة مفاهيم أساسية وهي:

الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل.

احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضًا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

تطور مفهوم التنمية المستدامة:

شهد مفهوم التنمية للدول النامية تطوراً واضحاً، فمنذ منتصف القرن الماضي وحتى منتصف عقد الستينات، منه تركز مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي خاصة

من خلال إستراتيجية التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة للدخل القومي، ثم منذ نهاية عقد الستينات حتى منتصف العقد السابع أخذ يشمل مفهوم التنمية البعد الاقتصادي وبعض المسائل الاجتماعية كالتعليم الصحة، ثم حتى منتصف عقد الثمانينات ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي الفترة نفسها ظهر مفهوم التنمية المستقلة الذي ركز على مسألة تحرير الاقتصاد النامي من السيطرة الأجنبية والتبعية بغية تحقيق معدلات متزايدة للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار المشاركة الشعبية. ومن ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة، حيث يجمع الاقتصاديين وبمختلف مدارسهم على أن هذا المفهوم يتركز في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، وقد بدأت بعض مضامين فكرة التنمية المستدامة بالظهور في المؤتمرات والوثائق العالمية منذ بداية سبعينات القرن الماضي، وذلك قبل أن يرد التعريف الكامل لها في العام 1987 بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مثل:

تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة في العام 1981 الصادر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية ، والذي عَرَّفَ التنمية بوصفها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة و إمكاناته."

وكذلك الأمر في تقرير مستقبلنا المشترك في العام1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في العام 1983، الذي اهتم بدراسة مشكلات البيئة والتنمية وبما لا يعرض موارد الأجيال اللاحقة للنضوب... بالإضافة إلى الكثير من المؤتمرات الأخرى التي تناولت مفهوم التنمية، وهكذا أصبح مفهوم

التنمية المستدامة مدرسة فكرية مميزة انتشرت في مختلف دول العالم، وأصبحت لها مؤسسات وهيئات حكومية وخاصة تتبنى هذا المفهوم الجديد للتنمية.

أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي:

البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية مكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، مثل: الطعام، النقل، المسكن والصحة ...

البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو والسكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

مبادئ التنمية المستدامة:

المثل والمبادئ التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل، المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، و يحتوي بيان ريو على 27 مبدأ نذكر أهمها:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.

- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.

- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

- حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزء من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.

لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة.

تلعب المرأة دوراً حيوياً في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.

هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة و وضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

مشكلة البحث:

في عام 2014 أصدرت وزارة التخطيط والاصلاح الإداري استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، وفى هذا المجال يظهر تساؤل أخر حول ماهية هيكل التمويل المطلوب والمتاح لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية؟ وهل توجد فجوة بينهما (المطلوب والمتاح) وكيف يتم معالجة هذه الفجوة؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات تظهر المشكلة الرئيسية للبحث.

الهدف من البحث:

يستهدف الباحث من إعداد هذا البحث تحقيق ما يلي:

- استعراض وتحليل لنطاق وأساليب التنمية المستدامة.
- التعرف على هيكل ومحاور التنمية في مصر 2030.
- عرض طبيعة الفجوة التمويلية في استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030
- تقديم المحددات الرئيسية لمعالجة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030

حدود البحث:

تم إعداد هذا البحث من خلال الحدود التالية:

- الحد المكاني: التركيز على الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة، مع الاستفادة من نتائج التجارب الدولية في هذا المجال.
- الحد الزمنى: شمل الفترة من عام 2014 بداية نشر الاستراتيجية حتى نهاية عام 2019.
- مجال البحث: تم التركيز على البعد التمويلي في استراتيجية التنمية المستدامة_ مصر 2030.

فرض البحث:

من استعراض نتائج الدراسات السابقة في مصر والخارج تبين اتفاق الكثير منها على وجود علاقة بين البعد التمويلي وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة؛ وعلى ذلك يستند البحث إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرض البديل التالي " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد التمويلي في الدولة وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة مصر 2030 تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى تحقيق هذه الأهداف"

منهج البحث:

استند هذا البحث على منهجين رئيسين:

- المنهج الاستقرائي: الذي تم من خلاله الاطلاع على نتائج التجارب (من العام إلى الخاص) والدراسات السابقة.

- المنهج الاستنباطي: الذي تم العمل به من أجل تقديم مجموعة المحددات (من الخاص إلى العام) الرئيسية لمعالجة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030.

خطة البحث:

استنادا إلى أهداف البحث واختبارا للفرض الرئيسي له وفى نطاق حدوده تم تناول البحث من خلال خطة تتضمن العناصر التالية كل في فرع مستقل على النحو التالي:

الفرع الأول: طبيعة التنمية المستدامة وأهدافها في مصر (2030).

الفرع الثاني: دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: طبيعة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر(2030).

الفرع الرابع: محددات معالجة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر(2030).

الفرع الأول

طبيعة التنمية المستدامة وأهدافها في مصر (2030)

1-طبيعة التنمية المستدامة

في عام 2000، شرع قادة العالم في العمل على إنهاء الفقر وخلق مسار للرخاء والفرص للجميع. وارتكزت هذه الغايات على أهداف التنمية للألفية الثالثة ثم بعدها بخمس عشرة سنة أهداف التنمية المستدامة المحدد للانتهاء من تنفيذها عام 2030. وتمثل الأهداف الأخيرة خطة مشتركة للسلام والرخاء، للبشر والكرة الأرضية، الآن وفي المستقبل. وهي تتطلب استثمارات كبيرة في كل من رأس المال البشري والمادي.

وحتى وقت قريب، تقدمت التنمية بوتيرة مطردة، وإن كانت متفاوتة، مع تحقيق نجاح ملحوظ في تخفيض الفقر ووفيات الأطفال. ولكن حتى قبل الجائحة، لم يكن العديد من البلدان على مسار الوفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وألحقت جائحة كوفيد-19 ضررا بالغا بجدول أعمال التنمية، حيث أصابت أكثر من 150 مليون شخص بالفيروس وراح ضحيتها أكثر من 3 ملايين شخص. وقد أقحمت العالم في حالة من الركود الشديد، فأحدثت ارتدادا عن الاتجاهات السابقة نحو تقارب الدخول بين البلدان النامية منخفضة الدخل والاقتصادات المتقدمة.

2. أهداف استراتيجية التنمية المستدامة وفجوة التمويل:

من استعراض أهداف المحور الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة_ مصر 2030 يتضح أنها تتضمن سبعة أهداف رئيسية وعدد من الأهداف الفرعية يمكن عرضها مع مؤشرات قياس كل هدف فرعي فيما يلي:

أولا: الهدف الرئيسي: استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي:

الأهداف	مؤشرات القياس
تصبح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 50%.	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.
لا تزيد نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي عن 5%.	نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي.
الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين 3% و5%.	معدل التضخم السنوي.

ثانيا: نمو احتوائي مستدام:

الأهداف	مؤشرات القياس
تحقيق الاقتصاد معدل نمو 7% في المتوسط.	معدل النمو الحقيقي.
تحقيق نمو متوازن إقليميا.	معدل النمو الحقيقي في الأقاليم الاقتصادية المختلفة.
زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل.	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.

ثالثا: التنافسية والتنوع:

الأهداف	مؤشرات القياس
زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا.	مؤشر التنافسية العالمي.
زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الى 70%.	نسبة الخدمات في الناتج الإجمالي.
زيادة مساهمة الصادرات الى نحو 25% من معدل النمو.	عدد الوظائف التي تم توفيرها في قطاع العمالة عالية المهارات.
	مصادر النمو الاقتصادي الحقيقي.

رابعا: تعظيم القيمة المضافة:

الأهداف	مؤشرات القياس
زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي.	معدل نمو القيمة المضافة الصناعية.
يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي الى 4%.	نسبة القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي.
	نسبة صافي الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: يكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية:

الأهداف	مؤشرات القياس
مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
مصر ضمن أفضل 20 دولة عالميا في مجال بيئة الاقتصاد الكلي.	بيئة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Environment
مصر من أكبر 30 اقتصاد في العالم.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية.	القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة.
مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) خلال 10 سنوات.	مؤشر ممارسة الأعمال.
مصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال 5 سنوات.	معدل النمو الاقتصادي.
	مؤشر التنافسية الدولي.
	معدل النمو الاقتصادي.
	مؤشر التنافسية الدولي.

سادسا: توفير فرص عمل لائق ومنتج:

الأهداف	مؤشرات القياس
خفض معدل البطالة ليصل الى 5%.	معدل البطاقة.
مضاعفة معدلات الإنتاجية.	معدل الإنتاجية الكلية.
	معدل إنتاجية العمل.

سابعا: يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع:

الأهداف	مؤشرات القياس
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود 7.8% ألف دولار سنويا.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبعد عرض الأهداف الرئيسية السبعة للاستراتيجية والأهداف الفرعية المنبثقة عنها يظهر التساؤل قائما كيف يمكن تمويل تحقيق هذه الأهداف من الموارد المحلية والأجنبية على مدى سنوات الخطة العشر؟ والاجابة عن هذا التساؤل يعرضها الباحث في الفروع التالية:

الفرع الثاني
دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي هذا البحث، نستحدث أداة اقتصادية كلية مبتكرة تساعد في تقييم استراتيجيات تمويل التنمية، بما في ذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة. ونركز فيها على الاستثمار في التنمية الاجتماعية ورأس المال المادي في خمسة مجالات محورية بالنسبة للنمو المستدام والاحتوائي – وهي الصحة والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والمرافق الصحية. وهذه المجالات التنموية الأساسية هي التي تستحوذ على أكبر النفقات في معظم الميزانيات الحكومية.

1. **الإطار المحلي المتكامل للتمويل: Integrated National Financing Framework** أهداف التنمية المستدامة شاملة Comprehensive ومركبة Complex ومتداخلة Interrelated وذلك لطبيعتها الاستراتيجية، وعلى الرغم من المطالبة بإعداد وتنفيذ استراتيجية محلية للتنمية المستدامة في كل دولة إلا أنه من الملاحظ أن معظم هذه الاستراتيجيات، وعلى ذلك تظل الإدارة الفعالة للموارد المتاحة هي التحدي الحقيقي في هذا المجال.

وقد أدركت العديد من الدول ذلك التحدي في مؤتمر أديس بابا وطالبت بأجندة لخطة عمل في هذ الاتجاه، وقد قررت هذه الدول الأخذ في الاعتبار وضع "أطر محلية متكاملة للتمويل Integrated National Frameworks Financing" لمساندة خططها في التنمية المستدامة ولهذا التكامل في خطط التمويل، ويرى البعض أن ذلك يحقق كثيراً من العوائد وذلك عن طريق ربط

التمويل بالسياسات ذات العلاقة بالأهداف طويلة الاجل، فضلاً عن مساهمة هذا الاطار المتكامل في اتخاذ القرارات الملائمة في الأجل القصير، كما يساهم هذا الاطار المتكامل الدول في اختيار أفضل الأساليب المناسبة للتمويل في ضوء الخصائص والمخاطر المحددة في كل دولة.

بينما يرى آخرون أن صياغة إطار متكامل للتمويل في كل دولة ليس أمراً سهلاً، ويمثل تحدياً حقيقياً حيث أنه في كثير من الدول تكون الطاقات المتاحة محدودة، وإصلاح السياسات يتطلب جهدا كبيرا، وعليه يكون وضع مثل هذا الإطار غير مفيد من الوجهة العملية، خاصة في ظل مجموعة من القيود السياسية في الدولة.

وقد عرض تقرير الأمم المتحدة الصادر في هذا الشأن عام 2019أنه لتطبيق استراتيجية متكاملة للتمويل في كل دولة ينبغي أن يتوافر لديها حوكمة Governance وأليات متناسقة في هذا المجال، ونتيجة لذلك فإن هناك أربعة دعائم أساسية التي تسهم في صياغة إطار متكامل لتمويل التنمية المستدامة هي:

- عمليات التقييم المستمر.
- تصميم استراتيجية للتمويل.
- أليات للتوجيه والفحص والمسألة.
- الحوكمة والأليات المتناسقة.

2. طبيعة الفجوة التمويلية: Financing Gap Nature

على الرغم من أن خطط التنمية المستدامة قد تضاعفت في معظم الدول في الفترة من 2006 حتى عام 2016 وأن معظم الدول تقريباً قد حددت وصاغت أهدافها

لخطط التنمية المستدامة؛ إلا أنه من الملاحظ على هذه الخطط أن أضعف مكون فيها هو الخطة التمويلية، وفى هذا المجال أوضح تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2019 أن هناك 79 دولة من 107 دولة لم توضح في خططها كيف سيتم تمويل هذه الخطط؟ ومعظمها اعتمد على الموازنة العامة كمصدر لتمويل خطط الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة بها، وقليل من هذه الدول الذي اعتمد على اسلوب 'P.P.P (Private Public Partnerships) مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص ومن هذه الدول مصر التي أصدرت القانون رقم 67 لسنة 2010 لتنظيم هذه المشاركة.

والمشكلة في خطط تمويل التنمية المستدامة تتمثل في غياب علاقة واضحة بين سياسات الاستثمار العامة وأهداف الاستثمار الخاص عند التخطيط للموارد المتاحة.

وعلى الرغم من أن بعض الدول قد اهتمت اعتبارا من عام 2018 بالإفصاح عن معلومات بخصوص التكاليف اللازمة للاستثمار أو مصادر التمويل المتاحة بصورة أفضل من الأعوام السابقة إلا أن هذه المعلومات بصفة عامة محدودة limited وغير متكاملة uncompleted فضلا عن النقص في تحديد المصادر اللازمة لسياسات التمويل وعليه يمكن التعبير عن طبيعة الفجوة التمويلية من خلال النتيجة التالية :

يوجد دليل على أنه عندما تكون أهداف أو الأدوات المحددة للخطة غير معلنة تكاليفها ومدرجة في موازنة وغير مرتبطة بخطط وسياسات الاستثمار واستراتيجياته تظل خطط التنمية مليئة بالمخاطر كرؤية عنها كأداة للتغيير.

3. هيكل الإطار المحلى المتكامل للتمويل:

اهتمت الهيئات المنبثقة عن الامم المتحدة بتحديد عناصر مثل هذا الإطار والعلاقات المرتبطة به من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي :

1/3- المصادر الرئيسية للتمويل والأساليب الأخرى غير التمويلية القابلة للتطبيق:

حيث تتمثل تلك الأساليب العامة والخاصة المحلية منها والدولية في التمويل؛ والتكنولوجيا؛ والطاقة البنائية؛ وكلها أدوات يجب أن توجه جميعها لمساندة التنمية المستدامة.

من خلال هذا البحث نتطرق الى الوسائل التى تحقق تقدم مؤثر نحو أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف الجديدة والأصعب التي أنشأتها الظروف السياسيه والاجتماعيه ويبدوا انه لن يكون هذا بالأمر الهين. فسيكون على البلدان أن تتوصل إلى التوازن الصحيح بين تمويل التنمية وإبقاء الديون في حدود مستدامة، وبين أهداف التنمية طويلة الأجل والاحتياجات الفورية الملحة، وبين الاستثمار في البشر والنهوض بالبنية التحتية. وسيكون عليها مواصلة الاهتمام بالظرف الراهن – أي إدارة الجائحة. غير أنها ستحتاج في الوقت نفسه إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمال إصلاحي طموح للغاية يولي أولوية للأمور التالية:

تعزيز النمو، الذي سيكون بداية لحلقة من التطورات الإيجابية. فمن شأنه أن يجعل الكعكة المتاحة أكبر، مما يحقق موارد إضافية للتنمية، وبالتالي يعطي دفعة أكبر للنمو. وبالتالي، ومن الضروري إجراء إصلاحات هيكلية داعمة للنمو – بما في ذلك بذل جهود لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجودة المؤسسات، والشفافية، والحوكمة، والشمول المالي. وتُبرِز دراستنا كيف مكَّن النمو القوي نيجيريا وباكستان من قطع خطوات واسعة نحو الحد من الفقر المدقع قبل عام 2015. وسيكون من المهم للغاية إعطاء دفعة البداية للنمو، الذي تعطل منذ ذلك الحين في هذين البلدين الكثيفين سكانيا.

تدعيم القدرة على تحصيل الضرائب مطلب ضروري أيضا لسداد مقابل الخدمات العامة الأساسية التي لا غنى عنها في تحقيق أهداف التنمية الأساسية. وتوضح التجربة أن زيادة نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 5 نقاط مئوية على المدى المتوسط من خلال إصلاحات شاملة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية هو هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وقد حققته كمبوديا بالفعل: ففي العشرين عاما السابقة على الجائحة، قامت بزيادة الإيرادات الضريبية من أقل من 10% من إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 25% من إجمالي الناتج المحلي.

رفع كفاءة الإنفاق: فحوالي نصف الإنفاق على الاستثمار العام يتعرض للهدر في البلدان النامية. وتحسين الكفاءة من خلال إدارة الاقتصاد بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز الشفافية والحوكمة، سيتيح للحكومات تحقيق المزيد بتكلفة أقل.

تحفيز الاستثمار الخاص: فتعزيز الإطار المؤسسي من خلال تحسين الحوكمة وإرساء بيئة تنظيمية أقوى سيساعد على تحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة. وقد تمكنت رواندا، على سبيل المثال، من زيادة الاستثمار الخاص في قطاعي المياه والطاقة من مستوى الصفر تقريبا في الفترة 2005-2009 إلى أكثر من 1,5% من إجمالي الناتج المحلي في 2015-2017.

وإذا سار العمل على تنفيذ هذه الإصلاحات بالتوازي، فمن شأنها توليد ما يصل إلى نصف الموارد المطلوبة لتحقيق تقدم كبير نحو أهداف التنمية المستدامة.

2/3-استراتيجية التمويل المحلى:

بحيث يجب أن تتشكل تلك الاستراتيجية بمراعاة أن تكون مساندة للتنمية المستدامة بتحقيق التكامل بين سياسات التمويل العام والخاص وأدواتهما مع مراعاة الأولوية Prioritization عند تطبيق هذه السياسات لمقابلة الأهداف والاحتياجات والقيود المحلية.

3/3-مؤسسات وعمليات تنسيق العلاقات:

حيث يمثل تصميم السياسة الناجحة وتطبيقها عاملاً أساسياً وفاعلاً في هذا المجال، إن الشكل المتكامل والمتلاحم لهذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى، وقد اقترح أن يكون هناك دور فاعل للحكومة في التنسيق بين الآليات المتاحة، وتشجيع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المرتبطة بذلك.

ويمكن عرض عناصر الإطار المتكامل للتمويل المحلي في الشكل التالي:

عناصر الإطار التمويلي المحلى المتكامل:

من خلال الدراسات والنتائج التي أجرتها الهيئات التابعة للأمم المتحدة توصلت إلى العناصر التالية للإطار المحلى المتكامل للتمويل يمكن عرضها فيما يلي:

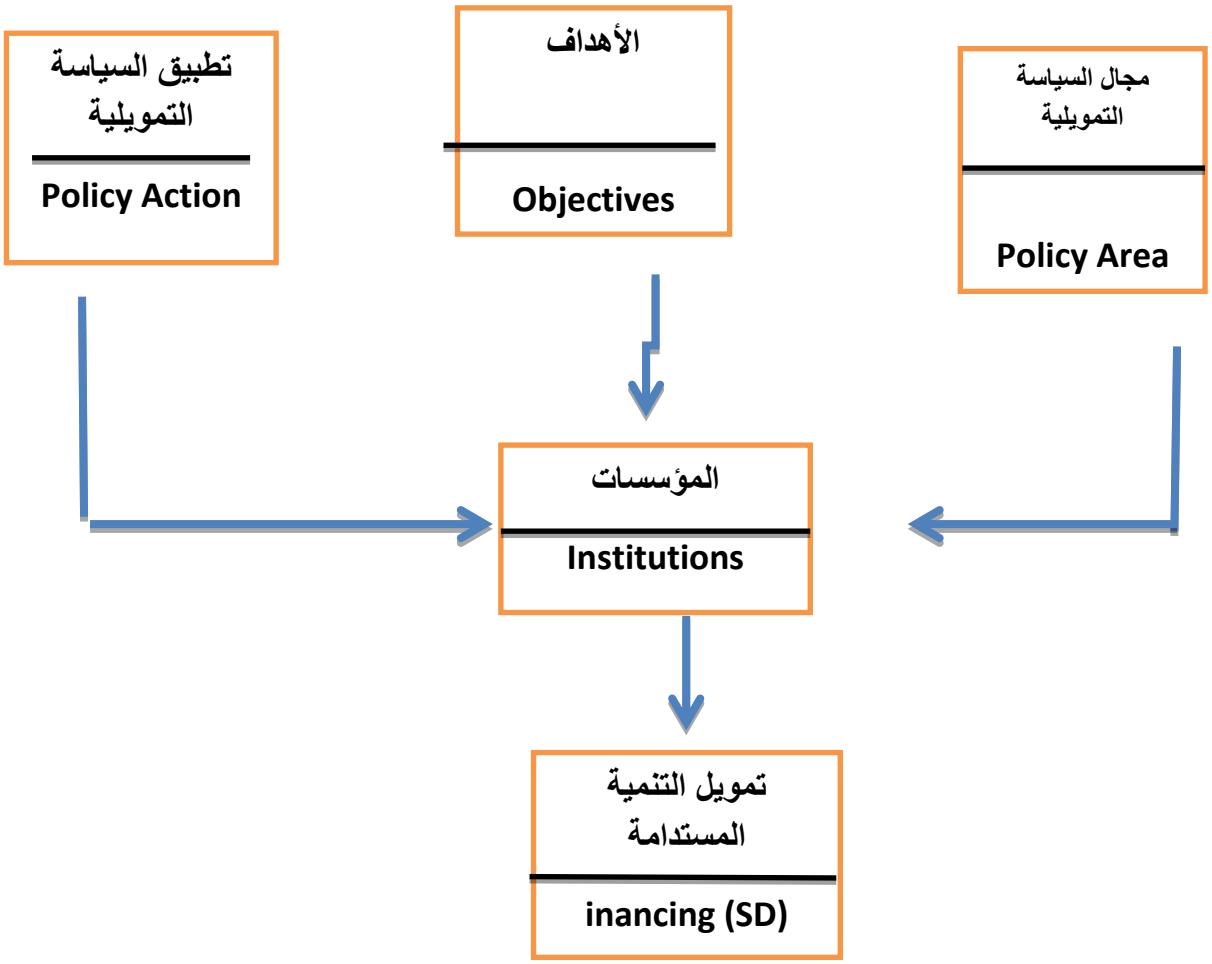

(هيكل الإطار المتكامل لتمويل التنمية المستدامة)

الفرع الثالث

طبيعة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة _ مصر 2030

1-طبيعة الفجوة التمويلية:

تمثل أهداف التنمية المستدامة الطموحات المستهدفة في مجالات البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي لفترة محددة يتم خلالها التوزيع الزمني لمراحل تنفيذ هذه الأهداف؛ والآليات المطلوبة لتنفيذها.

ويلاحظ على بعض الدول عدم الاهتمام بآلية التمويل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وفي هذا يوضح تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2019 ما يلي:

Most national strategies do not spell in detail how they will be financed. Mobilizing sufficient resources remains a key challenge.

وقد حددت أجندة أديس أبابا هذا الجانب بضرورة وضع أطر للتمويل المتكاملة محليا لتدعيم استراتيجياتها للتنمية المستدامة.

وتبين في عام 2018 من استعراض رؤية كثير من الدول في هذا الاتجاه أن المشكلة الأساسية ونقطة الضعف التي تكمن هذه الخطط هو "التمويل" وذلك من خلال تحليل لعدد 79 اقتصادا من 107 دولة حيث تبين أن لا توجد تفاصيل حول كيفية أساليب تمويلها لاستراتيجياتها في التنمية المستدامة؛ و تركز عادة على هيكل

الموازنة السنوية كأحد مصادر الاستثمار بها دون ربط واضح بين أهداف الاستثمار مع عمليات التخطيط.

هذا وقد حدد البنك الدولي العناصر الرئيسية لتمويل التنمية المستدامة فيما يلي:

- المصادر الرئيسية للتمويل والوسائل غير المالية في التطبيق.
- استراتيجية التمويل المحلية.
- مؤسسات وعمليات التمويل المتاحة.

وعن أطر تمويل الكتل البنائية المتكاملة أوضح تقرير الأمم المتحدة الشكل التالي:

وعن استراتيجية التمويل يمكن القول بأنها تمثل القلب في بناء إطار التمويل المناسب، حيث تجمع هذه الاستراتيجية بين السياسات في مقابل الأعمال. وعن العناصر الأساسية في إطار التمويل المتكامل لمقابلة التنمية المستدامة يمكن عرضها في الشكل التالي:

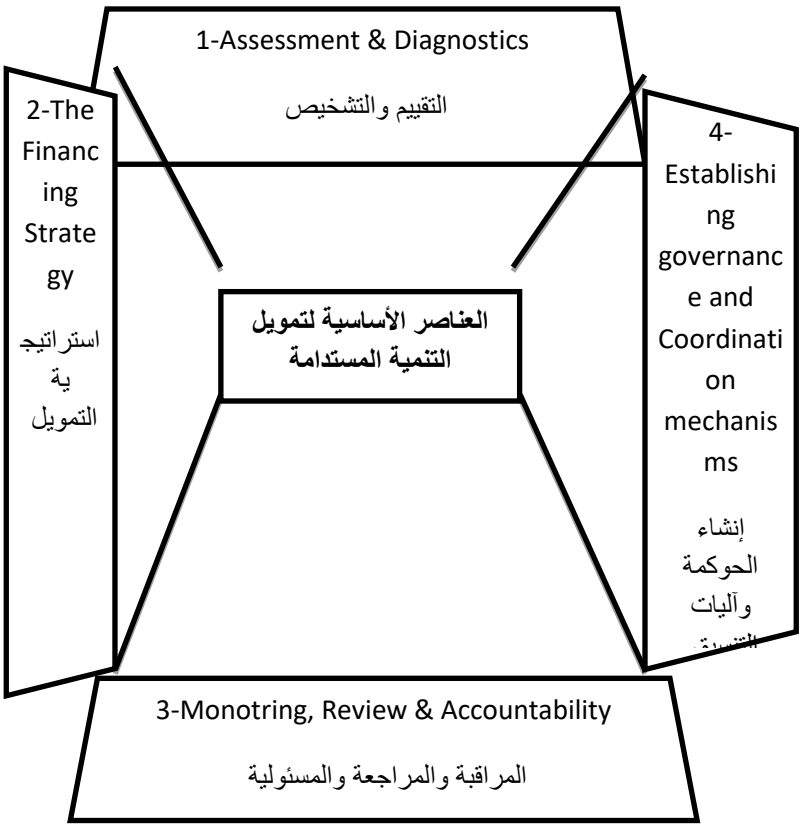

ونظرا لأهمية هذا المجال فقد اهتمت الأمم المتحدة باستحداث منصب "مبعوث الأمم المتحدة لتمويل برامج التنمية المستدامة" وقد أعرب ممثل الأمم المتحدة المعين ف هذا المنصب (د. محمود محي الدين) في حوار خاص نشر بصحيفة الأهرام المصرية في 18 مارس 2020 تحت عنوان "حوارات" أن هذا المنصب يهدف الى دفع تمويل برامج التنمية المستدامة الذي تم الاتفاق عليه من قبل قادة الدول الأعضاء في سبتمبر 2015، وهو البرنامج الذي مدته 15 عاما تنتهي في 2030 وأولوياته تتلخص في سبعة عشر هدفا عاما تخص مكافحة الفقر؛ وتحقيق

النمو الشامل، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية؛ وتطوير البنية الأساسية، ومراعاة الأبعاد الخاصة بالبيئة وتغير المناخ بالضافة الى الحوكمة. وهذه المحاور الرئيسية ويندرج تحتها مائة وتسعة وستون هدفا فرعيا، وتم الاتفاق على أن تلك الأهداف لها جدول زمني سنوي ينتهي عام 2030 وهي تعتبر أهدافا عالمية وتطبق على مستوى الدول، وحتى تتحقق هذه الأهداف تحتاج الى تمويل .

وأن مهمتي ترتبط بتنفيذ استراتيجية تمويل التنمية النى تبناها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تستند الى اطار تمويل التنمية المتفق عليه بين الدول، وعلي أن أتابع مساندة عمليات التمويل من خلال موازنات الدول وتلك المتعلقة بالاستثمارات سواء الخاصة المحلية أو الأجنبية. وتحديد الدول التي تحتاج الى معونات خارجية بالإضافة الى الأبعاد الأربعة للتمويل وهي: العام والخاص والخارجي والمعونات وهناك دور للتجارة الدولية وأمر اخر ترتبط بحسن إدارة الديون العامة وأخيرا استخدام التمويل الرقمي والتكنولوجيا وتطوراتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإطار العام الذي تم الاتفاق عليه في عام 2015.

وبناء على ذلك يمكن للباحث تلخيص روافد وأليات تمويل برامج التنمية المستدامة في مصر 2030 فيما يلي:

1. زيادة الاستثمار المحلي العام.
2. زيادة الاستثمار المحلي الخاص.
3. زيادة الاستثمار الخارجي (الأجنبي).
4. المزيد من المعونات الخارجية.

5. تنشيط دور التجارة الدولية.
6. حسن إدارة الدين العام.
7. التوسع في استخدام التمويل الرقمي والتكنولوجيا.

ويعتقد الباحث أن مصر قد أدركت أهمية الاليات السابقة وتسعى جاهدة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التهاون الدولي ووزارة المالية في هذه الاتجاهات حيث تتولى وزارة التخطيط المهام الثلاث الأولى بصفة خاصة، وتتولى وزارة التعاون الدولي المهمة الرابعة، وتتولى وزارة التجارة والصناعة المهمة الخامسة وتتولى وزارة المالية المهمة السادسة والمهمة السابعة تتولاها حاليا وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتم من جانب الأمم المتحدة تقييم مدى تنفيذ هذه الاليات دوريا خلال العام للوقوف على ما تم تنفيذه منها في إطار التمويل. وسيكون هناك اجتماع على مستوى قادة الدول لمراجعة التنفيذ كل أربع سنوات.

الفرع الرابع

محددات معالجة فجوة التنمية المستدامة (مصر 2030)

نظرا لوجود فجوة تمويلية واضحة بين متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبين الموارد المتاحة لدى الحكومة ناتجة في أحد جوانبها عن فجوة جاذبية الدول العربية لتلقي المزيد من الاستثمارات حيث يتم حساب هذه الفجوة لنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدول العربية على صعيد الجاذبية و معبرا عنها بمتوسط القيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة (دول OECD) يجب التوافق على كيفية

معالجة هذه الفجوة من خلال المحددات التالية والتي يمكن عرضها في الشكل التالي:

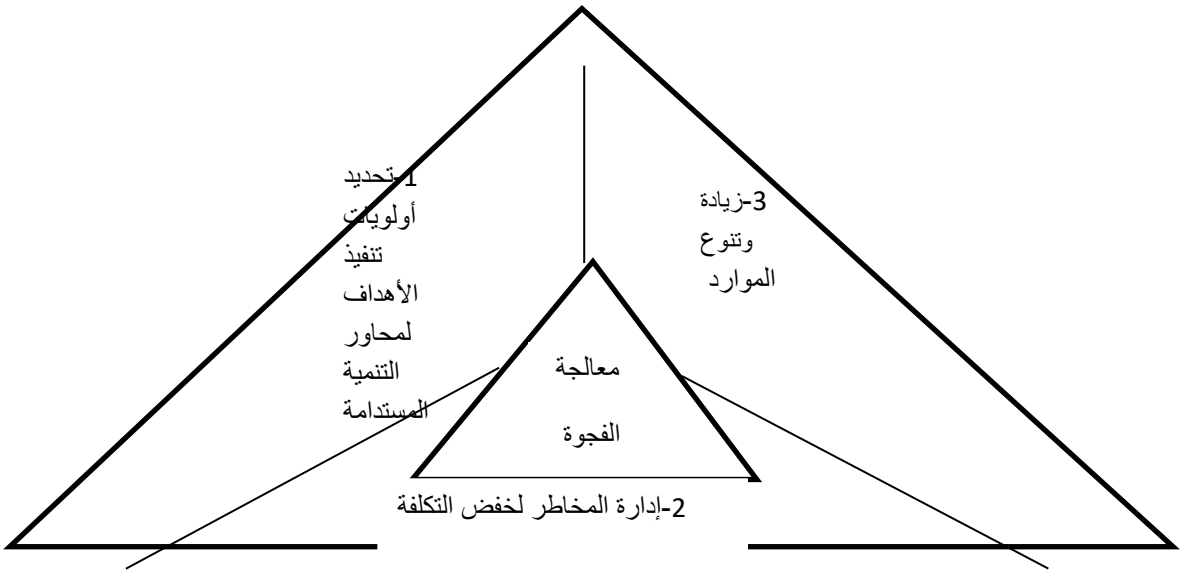

1.عن طبيعة المحدد الأول الخاص بتجديد أولويات الأهداف يرى الباحث أن هذا الأمر يقع على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي من خلالها يتم تحديد أولويات تنفيذ أهداف محاور التنمية المستدامة وبحيث تكون موزعة جغرافيا ونوعيا وزمنيا على الفترة من عام 2020 حتى عام 2030 (فترة تنفيذ الاستراتيجية)، وأن يتم الإفصاح عن الأوليات ومتابعة تنفيذها أولا بأول، وتحديد متطلبات التمويل اللازمة لذلك.

ويرتبط بهذا العنصر تعظيم دور الشركة المصرية لضمان الصادرات لتعزيز الصادرات المصرية من خلال تمويل المصدرين أو ضمان الصادرات أو تخصيم فواتير الصادرات ومراجعة شاملة لكافة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية والدول الصديقة. وفي تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2018 أوضح أنه حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بقيمة 53.4% من الإجمالي للدول العربية.

1. عن طبيعة المحدد الثاني الخاص بإدارة المخاطر لخفض التكلفة فقد أصبح من أهم المحددات التي تستند الى الرصد المستقبلي من خلال وحدات إدارة المخاطر؛ والتنبؤ باحتمالات حدوثها، والتكاليف المرتبطة بها؛ ومحاولة اعداد خطة لمواجهة تلك المخاطر؛ والعمل على تخفيض التكاليف المرتبطة بها.

ويتبع ذلك ضرورة توافر صندوق ضمان مخاطر الاستثمار، وقد أعلن في منتدى الاستثمار الافريقي في عام 2018 انشاء صندوق مخاطر الاستثمار في أفريقيا لتشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم وتنفيذ مشروعات عابرة للحدود.

3.عن طبيعة المحدد الثالث المتعلق بزيادة وتنوع الموارد يمكن ربط نشاط صندوق مصر السيادي بأهداف التنمية الاقتصادية حيث يعتبر هذا الصندوق صندوقا استثماريا مملوكا للدولة وله شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع باستقلال مالي واداري وذمة مالية مستقلة عن الدولة، ويهدف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية

المستدامة من خلال إدارة أمواله واصوله الى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقا لأفضل المعايير والقواعد الدولية لتعظيم قيمتها لصالح الأجيال القادمة. كما يمكن توفير حوافز وتسهيلات استثمارية اضافية بمحاور خطة التنمية المستدامة والاستفادة من استثماراته في هذا المجال، تُعلن للمستثمرين من خلال خريطة استثمارية للدولة يتحدد فيها طبيعة الحوافز ومواقعها ومجالاتها وشروط منحها والتسهيلات المتاحة للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب في ممارسة الأنشطة المرغوبة، بما يسهم في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ويوفر مصادر للتمويل عن طريق تعظيم المشروعات الداخلة في خطة التنمية المستدامة طبقا لنظام مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام P.P.P أو بنظام B.O.T وتفريعاته، حيث يمثل ذلك في رأي الباحث المدخل الأكثر ملاءمة لمعالجة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر (2030).

ومن بين العوامل المؤثرة في زيادة الموارد تخصيص تكلفة التمويل لجذب المزيد من الاستثمار وعن هذا الجانب تبين أنه بعد تخصيص معدل الفائدة على الأراضي الصناعية الى 7% بدلا من الفائدة المقررة بالبنك المركزي، أنه يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات للقطاع الصناعي والتوسع في إقامة مجمعات صناعية جديدة تساهم بشكل قوي في توفير المزيد من فرص العمل فضلا عن رفع العبء عن المستثمرين بعد أن كان سعر الفائدة يصل 18%.

النتائج والتوصيات:

تناول البحث من خلال الفروع الأربعة يمكن عرض أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

النتائج:

تبين من الدراسة النتائج التالية:

التنمية المستدامة (SD) أصبحت اليوم شاغلا وهدفا لدول العالم باعتبارها المخرج لمواجهة الصعوبات التي تواجهها الدول في طريق تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة للمواطنين.

أن مضمون التنمية المستدامة تعني أن المستقبل يجب أن يوفر مكانا أفضل وأكثر صحة عن الحاضر والماضي؛ وهنا التوجه ليس جديدا لكن الطريق اليه هو المطلوب تهيئته.

ان عناصر التنمية المستدامة تتضمن ستة رئيسية نشمل:

- النظام السياسي.
- النظام الاقتصادي.
- النظام الإداري.
- النظام التكنولوجي.
- نظام الإنتاج.
- النظام الاجتماعي.

ان متطلبات التنمية المستدامة تتمثل في:

- التعبير السياسي والحوار والتنظيم.
- نشاط اقتصادي ودخل كاف.
- توفير الفرص الاجتماعية في الصحة والتعليم.
- الشفافية والانفتاح في الحكومة والعلاقات الاجتماعية.
- ضمان فهم شروط الرفاهية والكفاية في الغذاء والتوظيف.

ان صياغة إطار متكامل لتمويل التنمية المستدامة ليس أمرا سهلا بل يمثل تحديا حقيقيا ذلك لأنه في الكثير من الدول تكون الطاقات المتاحة محدودة وإصلاح السياسات يتطلب جهدا كبيرا.

اهتمت الأمم المتحدة في عام 2019 بإصدار تقرير يوضح كيفية تطبيق خطة متكاملة للتمويل في كل دولة ينبغي أن يتوافر لديها حوكمة Governance واليات متناسقة في هذا المجال.

أوضح تقرير الأمم المتحدة أربعة دعائم أساسية تسهم في صياغة خطة متكاملة لتمويل التنمية المستدامة تتمثل في:

- عمليات التقييم المستمر.
- تصميم استراتيجية للتمويل.
- اليات للتوجيه والفحص والمساءلة.
- الحوكمة والاليات المتناسقة.

يتكون الإطار التمويلي المحلي المتكامل من: تحديد مجال السياسة التمويلية وتحديد الأهداف وتطبيق السياسة التمويلية من خلال مؤسسات ذات كفاءة تتولى تمويل برامج التنمية المستدامة.

ان توفير التمويل هو الأساس في تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة في مصر، وبدون كفاية وملاءمة هذا التمويل يصعب تحقيق برامج وأهداف التنمية في المدى الزمني المحدد.

- **اتخذت الحومة المصرية عدة تدابير في اتجاه تكامل مصادر التمويل اللازمة لمعالجة الفجوة التمويلية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 منها:**
- **العمل على زيادة الاستثمارات المحلية (العامة والخاصة).**
- **العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.**
- **تنشيط الصادرات والحد من الاستيراد.**
- **ظهور المورد البترولي والغاز كمصدر لتمويل التنمية المستدامة.**
- **التوجه الجاد والمتسارع الى تطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات.**
- **إعادة هيكلة أولويات الموازنة العامة للدولة في اتجاه التوازن بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي).**

يلزم اجراء تقييم دوري لمدى تحقيق الأهداف محليا قبل التقييم من جانب الأمم المتحدة ورؤساء الدول كل أربع سنوات.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- الاهتمام وزيادة الاستثمار في البشر من جانب الحكومة المصرية عن طريق توجيه الانفاق العام نحو الصحو والتعليم والبنية التحتية.
-
- ان أغنى دول العالم لا يمكنها الاستثمار والتمويل منفردة، وهي في حاجة الى جهود القطاع الخاص في كل الدول على اعتبار أنه المشغل الأول وهو الجاذب للاستثمار الأجنبي في حالة استقراره.
-

- تعظيم دور الدوله فى وظيفة المنظم والمراقب بدرجه تزيد عن دور الشريك الفاعل .
-
- العمل على زيادة نسبة الانتاج والتشغيل وما يترتب على ذلك من ارتفاع نسبة النمو وزيادة دخل الفرد ومكافحة البطاله من خلال خلق بيئه قانونيه تتسم باليقين والشفافيه وتشجع المستثمر سواء الداخلى او الخارجى فى الاستمرار.
-
-
- احترام قواعد المزايا النسبية في الدولة وعند توزيع المهام بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بحيث يكون الايراد والانفاق في خدمة عموم المواطنين.
-
- مراعاة أنه ليس كل إنفاق عام استثماري يزاحم القطاع الخاص بل العكس هناك استثمار عام يهيئ البيئة ويحسن القدرة التنافسية للقطاع الخاص، خاصة في مجال البنية الرئيسية لأن كل ما ينفق في هذا المجال يولد استثمارات متزايدة من جانب القطاع الخاص.
-
-
- انشاء أو تكوين مجلس أو لجنة دائمة من الوزارات المعنية للتقييم الدوري لبرامج وأهداف التنمية المستدامة في مصر، وإصدار التوجيهات اللازمة للحفاظ على المستوى المطلوب من هذا المجال.
-
-
- توفير البيئة المناسبة لتنشيط دور صندوق مصر السيادي في توجيه موارده في اطار برامج التنمية المستدامة (مصر 2030).

المصادر

أولا: المراجع العربية

- نهى الخطيب، . اقتصاديات البيئة والتنمية.مركز دراسات واستشارات الإدارة ، 2000 .

التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو، 2013.

- أحمد هاشم الصقال، متطلبات التنمية المستدامة في العراق: دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة. "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة" العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ،2014.
- فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها و نشأتها. "مجلة بيئة المدن الالكترونية"، العدد 13، 2016.
- مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر. "مجلة التواصل"، العدد 26، جوان، 2010.
- عدنان صالح مناتي، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات و المتطلبات. "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

- عبير عبد الخالق (2014) "التنميه البشريه وأثرها على التنميه المستدامه" الدار الجامعيه، الاسكندريه.
- عبد الرحمان سيف سردار (2015) " اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل" دار الرايه، عمان.
- عبد القادر محمد عبد القادر (2003) " اتجاهات حديثه فى التنميه " الدار الجامعيه ، الاسكندريه.
- عبد المطلب عبد الحميد (2013) " نماذج تنمويه معاصره" الطبعه الاولى، الدار الجامعيه، الاسكندريه.
- عثمان محمد عتيم، ماجده احمد ابو زك (2007) " التنميه المستدامه، فلسفتها- تخطيطهاوأدوات قياسها" دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- محمد عبد العزيز عجميه، إيمان عطيه ناصف، على عبد الوهاب النجا (2007) " التنميه الاقتصاديه بين النظريه والتطبيق" الدار الجامعيه، الاسكندريه.
- محمد صالح تركى القرش (2010) " علم اقتصاديات التنميه" الطبعه الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن.

- يحيى مسعودى (2009) " اشكاليه التنميه المستدامه فى ظل العولمه فى العالم الثالث" رساله ماجستير، جامعه الجزائر.

- د. صاولى مراد (2018) " رأس المال المخاطر: استراتيجيه رائده لتمويل المشاريع الاستثماريه فى الجزائر".

- اسماعيل، محمد اسحاق محمد (2018) " اسباب انخفاض معدلات التنميه الاقتصاديه واثرها فى الدول الناميه " دراسه تطبيقيه عن السودان فى (2011م – 2014م) .

- عبد القادر حنفى (2009) " تقييم الاداء المالى ودراسات الجدوى " الدار الجامعيه، الاسكندريه.

- احمد بوراس (2008) " تمويل المنشأت الاقتصاديه " دار العلوم للنشر والتوزيع - عنابه.

- المرسى، جمال الدين، اللحلح ، احمد عبد الله (2006) " الاداره الماليه: مدخل اتخاذ القرار" الدار الجامعيه، الاسكندريه.

- العربى، أشرف (2019) " برنامج التدفقات الماليه الرسميه والتنميه" المعهد العربى للتخطيط ، 3-7 فبراير، الكويت.

- الكواز، أحمد (2016) " تطوير تمويل التنميه، جسر التنميه" العدد (131)، المعهد العربى للتخطيط، الكويت.

- العربى، أشرف (2019) " التخطيط وتمويل التنمية المستدامه" العدد (27) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

- عبد القادر، على (2011) " حول تمويل استراتيجيات الاقلال من الفقر، فى المعهد العربى للتخطيط، التوجهات الحديثه فى تمويل التنميه" أوراق مختاره من المؤتمر الدولى العاشر للمعهد العربى للتخطيط، الجمهورية اللبنانية: 11-13 إبريل، الكويت.

- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى (2018) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018 – 2021-2022، القاهرة.

ثانيا : المراجع الاجنبية

International Monetary Fund IMF, (2019), Arab Republic of Egypt: Fourth Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility- Press Release: and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt.

IMF Country Report No. 19/98, International Monetary Fund, Washington, D.C.

United Nations Development programme UNDP, (2018), Finacing the 2030 Agenda.

An introductory Guidebook for UNDP country Offices, United Nations Development programme, New York.